

نتفليكس تقيّد عدد مستخدمي كلمة المرور لزيادة عدد المشتركين

جدد، مما يجعل العملاء الحاليين سعداء بالخدمة ونمو الإيرادات بشكل عام. ولجات نتفليكس لزيادة الرسوم في تركيا في: بنسبة تتراوح بين 50 في المئة و31 في المئة، وفقاً لبيان نشرته المنصة في وقت سابق من مارس الجاري.

وبحسب البيان ارتفعت رسوم الحزمة الأساسية من 17.99 ليرة تركية (2.42 دولار) إلى 26.99 ليرة تركية، بينما ارتفعت رسوم الحزمة القياسية من 29.99 ليرة تركية إلى 40.99 ليرة تركية، ورسوم الحزمة الخاصة من 41.99 ليرة تركية إلى 54.99 ليرة تركية.

وقال المتحدث باسم الشركة في البيان "إفراء مكثبات المحتوى لدينا في تركيا وتعزيز الخدمات نقوم بتحديث رسوم العضوية لدينا لرفع الجودة".

40 مليون حساب على نتفليكس يتم استعارتها من قبل مستخدمين لا يدفعون الرسوم في العالم

ومع هذه الزيادات لن تكون تركيا الدولة التي لديها أقل رسوم اشتراك في نتفليكس على أساس الدولار، وإنما فقدت مكانها لصالح الأرجنتين. فبعد أن كان أقل سعر لحزمة الاشتراك في نتفليكس شهريا 2.4 دولار في تركيا وصل إلى 3.6 دولار، أما في الأرجنتين فيبلغ السعر الشهري لهذه الحزمة حوالي 3.3 دولار. وكانت هناك ارتفاعات مماثلة في الأسعار في أماكن أخرى، كالمملكة المتحدة وأستراليا وكندا وألمانيا وإيرلندا والولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن أقل الأسعار لا تحدد اختيار الاشتراك الأكثر فعالية من حيث التكلفة في كل دولة نظرا لأن أحجام المكثبات تتغير أيضا من بلد إلى آخر.

ويبدو أن نتفليكس تراجع عن تصريحات سابقة قالت فيها إنها تشعر بالراحة مع مشاركة المستخدمين لكلمات المرور الخاصة بها، وأرب المؤسس المشارك للشركة والرئيس التنفيذي ريد هاستينغز، إنه "لا توجد خطط" للقضاء على هذه الممارسة.

ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان هذا الإجراء سيؤثر على مستخدمي أجهزة أخرى غير التلفزيون في المستقبل أم لا. وقالت شركة "ماجيد" للأبحاث إن حوالي ثلث مستخدمي نتفليكس يشاطرون كلمة المرور الخاصة بهم مع شخص آخر، أي أن سياسة الشركة الجديدة بالحد من استخدام الحساب الواحد لعدد من الأشخاص سيؤثر من أرقام المستخدمين بصورة كبيرة.

ووجدت دراسة أجراها موقع "كوردكاتينغ" في عام 2019 أن هناك أكثر من 40 مليون حساب على نتفليكس لخدمات البث الرئيسية التي يتم "استعارتها" من قبل المستخدمين الذين لا يدفعون الرسوم على مستوى العالم. وتدير نتفليكس واحدة من أكبر خدمات البث في العالم، وقد حافظت على مكانتها في القمة من خلال جذب مشتركين جدد من خارج الولايات المتحدة مع نضوج سوقها المحلي هناك. ويرى متابعون أنه صحيح أن نتفليكس تمكنت من زيادة أرقام المستخدمين ليصل في يناير إلى 203 مليون مشترك عالمي، لكنها في نفس الوقت مضطرة لمواكبة هذا الارتفاع بإنتاجات كبيرة ومحتوى أصلي يتطلب مبالغ ضخمة، وتخبر باستثمار ميزات جديدة في أسواق مختلفة دون أي ضمان بأنها سبتنمئذتها على نطاق أوسع، ما يشكل عبئا ماليا على الشركة.

كما تواجه الشركة منافسة متزايدة وأبرزها أمازون برايم وديزني بلاص مما يفرض ضغوطا على إضافة مشتركين

سان فرانسيسكو - بدأت منصة بث الأفلام والمسلسلات عبر الإنترنت نتفليكس، تضيق الخناق على الأشخاص الذين يشتركون في استخدام كلمة مرور خاصة بحساب واحد مع وجودهم في منازل مختلفة، في وقت تشهد الخدمة ارتفاعا متزايدا منذ بدء انتشار فيروس كورونا.

وأشار موقع سي نت دوت كوم المتخصص في موضوعات التكنولوجيا إلى أن بعض مستخدمي نتفليكس أبلغوا عن عدم قدرتهم على تجاوز صفحة الدخول إلى الشبكة مع ظهور رسالة تقول إنهم يجب أن يكونوا في نفس منزل صاحب الحساب الأصلي حتى يتمكنوا من الدخول إلى الشبكة. وبحسب ما ذكره أحد مستخدمي نتفليكس على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي فإن الرسالة تقول "إذا لم تكن تعيش مع صاحب هذا الحساب، تحتاج إلى أن يكون لديك حسابك الخاص لتتمكن من المشاهدة".

ويوجد زر إنشاء اشتراك جديد مع الرسالة، لكن حتى الآن، تم منح المشاهدين خيار تأخير التحقق ومواصلة المشاهدة، وفي حالة وجود مالك الحساب الأصلي في مكان آخر غير منزله ويحاول الدخول إليه، يتم إرسال رسالة نصية إليه بها شفرة التأكيد من الهوية. وتظهر هذه الرسالة حاليا عند محاولة الدخول إلى موقع نتفليكس من أجهزة التلفزيون في حين لا تظهر عند محاولة الدخول باستخدام هواتف آيفون.

وقال المتحدث باسم الشركة إنه "تم تصميم هذا الاختبار للمساعدة في ضمان أن الأشخاص الذين يستخدمون حسابات نتفليكس مصرح لهم القيام بذلك".

ووفقا لشروط خدمة نتفليكس يجب عدم مشاركة تفاصيل الحساب مع أفراد خارج أسرتك.

الجزائر تحذر قناة فرانس 24 من التحيز في تغطية الحراك

تغطية الإعلام الفرنسي تغضب حتى الناشطين



الحراك يرفض الإعلام الموجه في الداخل والخارج

يضاف إلى ذلك تليخيص مطالب الحراك في بحث الشباب عن الحرية خارج القيود الاجتماعية، علاوة على تعليقات تحذر من التطرف الإسلامي على غرار ما حدث في تسعينيات القرن الماضي، وهو ما رأى فيه ناشطون "تشويها من القناسة للحراك الشعبي الجزائري وسقوط مهينا من قبلها".

ونهاية مارس 2020 استدعت الخارجية الجزائرية سفير فرنسا السابق لديها كزافيي دريونكور احتجاجا على تصريحات لأحد الباحثين وصفها بـ"الكاذبة" ضد السلطات الجزائرية على قناة فرانس 24 بشأن مكافحة فيروس كورونا.

وقالت الوزارة في بيان أنذاك إن "وزير الشؤون الخارجية صبري بوقادوم استدعى سفير فرنسا بالجزائر على إثر التصريحات الكاذبة والبيخضة والقذف الذي طال الجزائر وسلطاتها في أحد البلاغات (البرامج) التابعة لقناة تلفزيونية عمومية (حكومية) فرنسية". واستضافت قناة فرانس 24 حينها باحثا من فرنسا يسمى فرانسيس جيلاس زعم أن السلطات الجزائرية حولت مساعده من الصين لمواجهة الفيروس إلى مستشفى عسكري في العاصمة وأنه يوجد إهمال للسكان.

وتشهد العلاقات الجزائرية - الفرنسية منذ سنوات حالة من الشد والجذب، ولطالما شككت ملفات الذاكرة المرتبطة بالحقيقة الاستعمارية الفرنسية للجزائر (1830 - 1962) نقطة الخلاف بين البلدين.

ومن أن إلى آخر أشهر الجزائر ورقتي "الذاكرة" و"السيادة" في وجه باريس، بينما دخل الإعلام الحكومي الفرنسي على الخط من خلال معالجة مكثفة للشأن الجزائري بشكل أثار غضبا رسميا وحتى شعبيا في الجزائر.

لكن على أرض الواقع تبقى ظروف عمل الصحافيين الجزائريين صعبة يتعرضهم إلى ملاحقات قضائية وعقوبات بالسجن على خلفية عملهم الصحافي.

وقالت وكالة فرانس برس إنه خلال المسيرة الأسبوعية للحراك الشعبي تعرض صحافيون وناشطون من الحراك لاعتداءات عنيفة من جانب مجموعة من "البلطجية" بحسب ما أفادت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين وهي جمعية تدعم سجنا الراي.

وهاجم متظاهرون الجمعة فريقا من فرانس 24، وهذه ليست أول مرة يظهر فيها متظاهرون عداء حيال وسائل الإعلام التي يتهمونها بالتحيز للسلطة. ويتهم بعض النشطاء صحافيين يعملون في وسائل إعلام فرنسية بأنهم ممثلون للبلد الذي يعتبرونه داعما للرئيس عبدالمجيد تبون.

وجاءت الجزائر في المرتبة 146 من بين 180 دولة للتصنيف العالمي لحرية الصحافة الصادر عام 2020 عن منظمة مراسلون بلا حدود، متراجعة بـ27 مرتبة مقارنة مع تصنيف عام 2015.

تبدى السلطات الجزائرية انزعاجا كبيرا من تغطية وسائل إعلام فرنسية للحراك الشعبي والأوضاع عامة في البلاد، ولوحث بإيقاف عمل قناة فرانس 24 بسبب ما اعتبرته انحيازا صارخا في تغطيتها للحراك الشعبي، في حادثة تكررت العام الماضي مع قناة فرنسية أخرى لكن الانتقادات كانت من قبل الناشطين.

ومن غير المرجح أن تنفذ السلطات الجزائرية تهديدها وتلغي عمل القناة، إذ يبدو أنها تتخذ نهجا مهادنا مع وسائل الإعلام والصحافيين والمراسلين في ظل التطورات وعودة الاحتجاجات، وفي نفس الوقت فرضت مجموعة تمويل أجنبي واستلام أموال من الخارج لدعم مشاريع سياسية من شأنها المساس بالصلحة الوطنية، رغم أن المراسل آيت قاسي كان قد قدم طلبا لدى السلطات للحصول على اعتماد، لكنه لم يتلق أي رد من الوزارة.

ومارست قناة فرانس 24 ضغطا كبيرا على السلطات الجزائرية، ونقلت مطالب إلى وزارة الخارجية الفرنسية للدخول لدى السلطات الجزائرية لإخلاء سبيل آيت قاسي ورحموني الذي كان المشرف على معدات تصوير وترتيب الحوار الصحافي الأخير الذي أجرته القناة مع الرئيس عبدالمجيد تبون في الرابع من يوليو الماضي.

وتخضع وسائل الإعلام الأجنبية لاسيما الفرنسية العاملة في الجزائر منذ سنوات لإجراءات اعتماد بيروقراطية وصعبة، حيث لم يحصل مدير مكتب وكالة فرانس برس في الجزائر فيليب أغريه على اعتماد من السلطات منذ تعيينه في أكتوبر 2019.

غير أن الإعلام الفرنسي يواجه حساسية ليس فقط من قبل السلطات، لكن حتى ناشطي الحراك سبق أن أبدوا رفضهم لتقارير إعلامية اعتبروها غير منصفة لهم ولبلادهم.

فقد أثارَت قناة فرانس 5 غضب ناشطين وصحافيين في تغطيتها للحراك الشعبي، واعتبروا أن القناة تقوم بتشويه نضالهم عبر فيلم وثائقي تحت عنوان "الجزائر حبيبي" المخرجه ومنتهج الصحافي الفرنسي جزائري الأصل مصطفى كسوس.

وقدم الوثائقي في 72 دقيقة شهادات لشباب جزائريين حول الحراك والديمقراطية والحرية وأحلامهم، أما سبب الاستياء والرفض فيعود لما تضمنه الوثائقي من مشاهد أظهرت الشباب المشاركين في الحراك وهم يحتسون الكحول، وتبرز موضوع الكبت الجنسي لديهم، كما تظهر فتيات يدخن في إشارة إلى الرغبة في اعتماد نمط حياة يكرس المساواة.

ويلمح البيان إلى حركة "رشاد" الإسلامية و"الحركة من أجل تقرير المصير في منظمة القبائل" الانصالية، وكلتاهما محظورتان في الجزائر، وهو ما يفسر مدى انزعاج السلطات الجزائرية من تغطية القناة الفرنسية. واستدعى وزير الاتصال والمتحدث باسم الحكومة عمار بلحيمر مكتب فرانس 24 المعتمد في الجزائر لتحذيره "مما يبدو أنه نشاط تخريبي يتجلى في ممارسات غير مهنية معادية لبلادنا"، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

وبحسب الوزارة فإن "خط تحرير قناة فرانس 24 قائم على شعارات معادية لبلادنا واستقلاله وسيادته ومصالحه الأمنية وجيشه الوطني الشعبي".

وقال الوزير "هناك إصرار مهما كلف الأمر على إثارة تقلبات مفرقة مضادة للثورة بإيعاز من منظمات غير حكومية ذات صيت في باريس وغيرها من العواصم الأوروبية"، في إشارة إلى منطلتي مراسلون بلا حدود والعفو الدولية.

من جهته قال مدير فرانس 24 مارك صيقي "نحاول القيام بعملنا بأمانة قدر الإمكان، نقوم بعملنا كصحافيين وفقا للقواعد المعمول بها".

وأضاف "ليس لدينا تحيز أو أجندة تهدف إلى الإضرار بأي طرف".

الجزائر - هدّدت وزارة الاتصال الجزائرية بسحب اعتماد قناة فرانس 24 الدولية "نهائيا" بسبب ما اعتبرته "تحيزا صارخا" في تغطيتها لمظاهرات الحراك الشعبي، وهي ليست الحادثة الأولى التي تعبر فيها السلطات عن رفضها لتقارير إعلامية فرنسية بشأن الأوضاع في الجزائر.

وقالت الوزارة في بيان إن "إنذارا أخيرا قبل سحب الاعتماد نهائيا قد وجه لقناة فرانس 24".

وأضافت أن "تحيز قناة فرانس 24 في تغطية مسيرات الجمعة صارخ من خلال الذهاب دون رادع إلى استعمال صور من الأرشيف لمساعدة البقايا المناهضة للوطنية المشككة من منظمات رجعية أو انفضالية ذات امتدادات دولية".

مارك صيقي
نحاول القيام بعملنا بأمانة قدر الإمكان وفقا للقواعد المعمول بها

عمار بلحيمر
خط تحرير قناة فرانس 24 قائم على شعارات معادية لبلادنا واستقلاله

ويلمح البيان إلى حركة "رشاد" الإسلامية و"الحركة من أجل تقرير المصير في منظمة القبائل" الانصالية، وكلتاهما محظورتان في الجزائر، وهو ما يفسر مدى انزعاج السلطات الجزائرية من تغطية القناة الفرنسية. واستدعى وزير الاتصال والمتحدث باسم الحكومة عمار بلحيمر مكتب فرانس 24 المعتمد في الجزائر لتحذيره "مما يبدو أنه نشاط تخريبي يتجلى في ممارسات غير مهنية معادية لبلادنا"، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

وبحسب الوزارة فإن "خط تحرير قناة فرانس 24 قائم على شعارات معادية لبلادنا واستقلاله وسيادته ومصالحه الأمنية وجيشه الوطني الشعبي".

وقال الوزير "هناك إصرار مهما كلف الأمر على إثارة تقلبات مفرقة مضادة للثورة بإيعاز من منظمات غير حكومية ذات صيت في باريس وغيرها من العواصم الأوروبية"، في إشارة إلى منطلتي مراسلون بلا حدود والعفو الدولية.

من جهته قال مدير فرانس 24 مارك صيقي "نحاول القيام بعملنا بأمانة قدر الإمكان، نقوم بعملنا كصحافيين وفقا للقواعد المعمول بها".

وأضاف "ليس لدينا تحيز أو أجندة تهدف إلى الإضرار بأي طرف".

إعفاء مؤقت لرئيس تحرير «بيلد» لاتهامه بإساءة استخدام السلطة

الف بفعل جائحة كوفيد - 19، ما جعلها أكبر موقع بلا منازح للمحتويات مدفوعة الأجر في ألمانيا، بحسب ما أعلنت "أكسيل شبرينغر" في ديسمبر الماضي.

وشهدت قاعدة المشتركين ارتفاعا كبيرا خلال الأزمة الوبائية، "مع نحو 50 ألف مشترك إضافي، أي أن نموها بلغ 10 في المئة خلال سنة"، وقال رايشيليت وقتها إن "بيلد بلاس خبير مثال على نجاح الصحافة مدفوعة الأجر".

وليس واضحا ما ستفسر عنه التحقيقات والوقت الذي سيبقى فيه رايشيليت بعيدا عن منصبه.

وفي تطور آخر مستوحى من حركة "مي تو" (أنا أيضا)، أعلنت سلطات مدينة برلين السبت فتح تحقيق داخلي يستهدف المدير الفني لمسرح "فولكسبوني" في برلين كلاوس دور، أحد أهم المسارح في العاصمة الألمانية.

ويتناول التحقيق اتهامات تعود إلى مطلع عام 2021 تتعلق بإساءة استخدام السلطة و"السلوك" غير المناسب تجاه النساء، وفقا لبيان لمجلس الشيوخ في برلين أكد أن "كل الاحتمالات القانونية ستدرس" إذا تبين أن الاتهامات صحيحة.

الأسبوعية، ونبه عدد من الموظفين الإدارة منذ أشهر، لكنها تأخرت في التحقق من المزاعم ضد رئيس تحرير الصحيفة الشعبية.

وأوضحت المجموعة أن رايشيليت "ينفي هذه الاتهامات"، مشيرة إلى أن "التحقيق لا يزال جاريا"، ممتنعة "في الوقت الراهن" عن إعطاء المزيد من التفاصيل "عن الإجراءات والإدعاءات".

بوليان رايشيليت يتعرض لتحقيق داخلي بخصوص انتهاكات محتلة لالتزام قيم الصحيفة وقواعدها

وتطبع "بيلد" التي تأسست عام 1952 نحو مليوني نسخة، وهي اعتمدت على الأخبار المتفرقة والرياضة وأخبار المشاهير لتحتوا صدارة الصحف اليومية في ألمانيا.

وتخطى عدد المشتركين في النسخة الرقمية المدفوعة من "بيلد" عتبة الـ500

برلين - طلب رئيس تحرير صحيفة "بيلد" الألمانية يوليان رايشيليت إعفاء مؤقتا من منصبه بعد أن استهدفه تحقيق داخلي بشأن شكاوى تقدمت بها نساء في حقّه بمضايقات معنوية وإساءة استخدام السلطة.

واعلنت مجموعة أكسل شبرينغر التي تملك الصحيفة الألمانية الأولى في بيان السبت، "توخيا لإتاحة الفرصة للتوضيح وعدم تحميل هيئة التحرير عبئا، طلب رايشيليت من مجلس الإدارة إعفاء مؤقتا حتى يتم توضيح الإدعاءات"، مشيرة إلى أن "الموافقة على الطلب أعطيت".

وقدم في حق رايشيليت عدد من الشكاوى الداخلية المتعلقة بمضايقات معنوية وإساءة استخدام السلطة، وقررت المجموعة على إثر تقديم هذه الشكاوى فتح تحقيق يتولاها مكتب محاماة بشأن "انتهاكات محتلة للالتزام" رايشيليت البالغ 40 عاما قيم الصحيفة وقواعدها.

ويشتبه بأن رايشيليت عمد إلى ترقية مقدمات كانت تربطه بهن علاقة، قبل أن يبعدهن لابل يفصلهن من العمل، بحسب تحقيق أجرته صحيفة "دير شبيغل"



قيم الصحيفة لا تتناسب مع سوء استغلال المنصب